



PROVISIONAL
A/37/PV.119
27 June 1983
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة عشرة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الجمعة ، ١٣ ايار/مايو ١٩٨٣ ، الساعة ١٠/٣٠

(هناك)

السيد هــولاي

الرئيس :

مسألة قبرص : البند [٣٧] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(ج) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room DC2-0750,2 United Nations Plaza

من المحضر .

83-60019/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)مسألة قبرص(أ) تقرير الأمين العام (A/37/805 و Corr.1)(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/37/808)(ج) مشروع قرار (A.37/L.63)الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن اعطي الكلمة للمتحدث الأول هذا الصباح

أود أن احيي طاب الجمعية علما أن الدول التالية قررت ان تنضم الى مقدي مشروع القرار A/37/L.63 وهي اثيوبيا ، وبنا ، وبنن ، وتوفو ، والرأس الأخضر ، وسانت لوسيا ، وكوستاريكا ، والكونغو ، وموزامبيق ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، واليمن الديمقراطية .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مسألة قبرص قد أدرجت

على جدول أعمال الجمعية العامة لعدة سنوات . وان المشكلات الاساسية - سواء كانت سياسية - أو انسانية - لا تزال بغير حل . ولقد أحرز تقدم محدود للغاية في الجهود المبذولة من أجل التوصل الى حل دائم . وان هذا يثير قلقا بالغا لدى السويد .

ان المبادئ التي ينبغي أن تحكم الحل واضحة . وقد حددتها الجمعية العامة بشكل خاص في قرارها ٣٢١٢ (د - ٢٩) منذ ثماني سنوات ونصف . وهي تتضمن الاحترام الكامل لسيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية وحقها في أن تكون غير منحازة . ويجب أن تنسحب جميع القوات الاجنبية كما ينبغي أن يتوقف كل تدخل خارجي في شؤونها .

وقد بينت تجربة المحادثات بين الطائفتين أن دور الأمين العام وممثلي الخاص دور لا غنى عنه في الابقاء على سير هذه المحادثات ، وتحديد الطرق الممكنة للسير قدما والتقريب بين الطرفين ومحاولة التوصل الى حلول وسط بلا كلل . ولم يكن اخفاق الطرفين في احراز تقدم ملموس في محادثاتهما

بسبب افتقار الأمين العام للبراعة والتصور في مساعدته . واننا نأمل أن تتمكن الجهود الجديدة التي وعد بها الأمين العام في تقريره من اعطاء دفعة جديدة لعملية التفاوض لكي تنجح في كسر نمط عدم الثقة المتبادلة الذي يقف عقبة في طريق التوصل الى حل وسط من أى نوع . وتؤيد الحكومة السويدية هذه المحادثات تأييدا كاملا ، فان المفاوضات المباشرة بين الطافتين هي مفتاح أى تقدم ملموس تجاه التسوية النهائية لمشكلة قبرص .

لقد انشئت قوة الأمم المتحدة في قبرص منذ تسعة عشر عاما . وخلال هذه السنوات جميعا أسهمت السويد في هذه القوة . وكان المقصود من اطالة صلاحيات هذه القوة هو اعطاء الوقت الكافي للاطراف للتوصل لتسوية بناءة لنزاعهما . على أن أنشطة الحفاظ على السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة ينبغي ألا تكون ذريعة للتراخي في السعي الى التسوية .

وفيما يتعلق بمشكلة تمويل عطيات صيانة السلم ، فيجب توزيع الأعباء بطريقة أكثر عدالة بين أعضاء الأمم المتحدة ، حيث أعرب الكثيرون منهم عن اهتمامهم بمشكلة قبرص خلال المناقشة الحالية. ومن ثم فإني أحث كلا الطائفتين في قبرص على تحمل عبء عادل من تكاليف الخدمات الاقتصادية والانسانية التي تقدمها حاليا بصفة مجانية قوات الأمم المتحدة في قبرص . وما زالت حكومتي تشعر بالقلق ازاء المشاكل الانسانية وصفة خاصة تلك المتعلقة بالأشخاص المفقودين في قبرص والتي هي مشاكل باقية بلا حل . وبينما يجري العمل لايجاد حل عادل ودائم لهذه المشكلة ، فان الأطراف المعنية عليها أن تتخذ اجراءات فورية للتخفيف من محنة آلاف مسن القبارصة .

واسمحوا لي أن أختتم هذا الحديث بدعوة الأطراف الى التعاون بروح انسانية تحسنت اشرف الصليب الأحمر لحل مشكلة الأشخاص المفقودين ، والمشكلات العاجلة الأخرى للشعب القبرصي .

السيد وابوجي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أنتهز هذه المناسبة لكي أعرب مرة أخرى باسم حكومتي عن تهنئتي الحارة لكم على رئاستكم لهذه الدورة السابعة والثلاثين السنائية للجمعية العامة . وان وفد بلادي لسعيد بالطريقة الممتازة التي أدتتم بهيئلا أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

ان هذه الدورة السنائية للجمعية العامة تنظر في الوقت الحاضر ، مسألة على جانب كبير من الأهمية هي مسألة قبرص ، ولقد عنى المجتمع الدولي بمشكلة قبرص لسنوات طويلة وبالرغم مسن ذلك ، ومنذ وقوع أحداث سنة ١٩٧٤ الخطيرة فلم يكن من الممكن التوصل الى حل لتسوية هذه المشكلة ، ومع ذلك فان استمرار الأزمة القبرصية ، كما نعلم جميعا يثير تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

ان الأسباب الأساسية لأزمة قبرص هي الاحتلال العسكري لجزء من هذه البلاد بواسطة قوة أجنبية ، ولا يمكن أن يكون هناك اتفاق صحيح وسليم بين الطوائف القبرصية طالما ظلت هذه البلاد تحت الاحتلال العسكري . ويود وفد بلادي أن يؤكد من جديد ايماننا العميق ببدأ عدم جواز احتلال وضم الأراضي بالقوة . ويؤكد وفد بلادي من جديد وروح من عدم الانحياز ، تأييده الكامل لسيادة جمهورية قبرص واستقلالها ووحدة أراضيها .

ان الأمم المتحدة في جهودها من أجل حل مشكلة قبرص قد وافقت بالاجماع على القسوار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي أيدته بعد ذلك مجلس الأمن بقراره ٣٦٥ (١٩٧٤) ومازال هذان القراران يشكلان ، بالإضافة الى القرارات الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن القاعدية الأساسية التي يقوم عليها حل مشكلة قبرص . واننا نعتقد أنه من مصلحة جميع القبارصة ، ومن مصلحة المجتمع العالمي بأسره أن تجد هذه القرارات طريقها الى التطبيق دون ابطاء .

اننا نحث شعب قبرص الذي تربطنا به علاقات صداقة وطيدة أن يتجاوز الخلافات الطائفية وذلك لمصلحة قبرص بأسرها ، ونحن نشجع شعب قبرص على الضي في مواصلة المحادثات بيسر الطائفتين لأن قبرص ملك لجميع الطوائف القبرصية .

وبينما يشجع وفدنا هذه المحادثات بين الطائفتين من القبارصة ، فاننا نود كذلك أن ندعو جميع القوى الأجنبية الى التوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص . واننا نعتقد أن المحادثات بين الطائفتين لا يمكن أن تكون مثمرة مادامت قبرص تحت الاحتلال العسكري ، ومن ثم فاننا ندعو الى الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية المحتلة باعتبار ذلك أمرا أساسيا من أجل التوصل الى حل عاجل ومقبول من جانب الطرفين بالنسبة لهذه المشكلة التي طال عليها الزمن .

السيد راز (هنجاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أنقضت نحو أربع سنوات منذ ناقشت الجمعية العامة مسألة قبرص وأقرت القرار ٣٤ / ٣٠ الذي طالب ، فيما بين سلا طالب به ، أن تستأنف على وجه السرعة مفاوضات جديدة بين الطائفتين في قبرص تستهدف تحقيق نتائج بناءة برعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، ولم تكن المرة الأولى التي شعرنا فيها بقدر مسن التفاؤل عندما علمنا في أغسطس ١٩٨٠ أن اتفاقا قد أمكن التوصل اليه بين الجانبين لاستئناف عملية المفاوضات . وفي الحقيقة شاركنا الأمين العام في أمه الذي أعرب عنه في تقريره أمام الجمعية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، بأن هذا التطور سوف يمهّد السبيل أمام تسوية سياسية عادلة ودائمة بمسألة قبرص .

ولكننا ندرك جميعا الآن أن المحادثات بين الطائفتين لم تسفر عن حل للقضايا المتعددة الجوانب . ان الوضع في قبرص بكل ما له من آثار على السلم والأمن في شرقي البحر الأبيض المتوسط ، بل وفيما يتعدى هذه المنطقة ، قد ظل دون حل لمدة عقد من الزمان تقريبا ، كما أن قسورات

الأم المتحدة المعنية لم يتم تنفيذها بعد . ان موقف الوفد الهنفاري ازاء الحوار الحالي ينبعث من الرغبة الحقيقية في أن تسهم المناقشات في انعاش عملية المفاوضات بين الطائفتين ولا سسراع بها . ومن ثم فاننا نرى أنه يجب على الجمعية العامة التي تمثل المجتمع الدولي ، أن تعمل بطريقة بناءة ومعقولة لدفع التصالح بين الأطراف المعنية مباشرة .
ومن هذا المنطلق فاننا نود أن نقدم ملاحظاتنا حول مسألة قبرص في هذه السسندورة المستأنفة للجمعية العامة .

ان حكومة جمهورية هنجاريا الشعبية تولي أهمية قصوى للسعي الى ايجاد حل سلمي صالح ودائم لمشكلة قبرص . وينبغي أن يقوم هذا الحل على أساس الاحترام الكامل لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها ووضعها غير المنحاز ، تمثيا مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة .

ان واحدا من أحدث التطورات في الساحة الدولية نحو تأييد جمهورية قبرص قد تجلّى بصورة ايجابية في الجزء المتصل بالموضوع من الاعلان السياسي للمؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة الذي عقد في نيودلهي منذ بضعة أسابيع فقط . كما يبدى وفد هنجاريا ارتياحه أيضا للاعلان الصادر في هذا الصدر . لقد حظيت جمهورية قبرص، بوصفها احدى الأعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز ، بالتأييد الراسخ من شعب هنجاريا وحكومتها ، وقد أعربنا أكثر من مرة عن رأينا القائل بأن قبرص تحتاج بل وتستحق تماما مساعدة وتأييد حركة عدم الانحياز .

كما أننا ندرك أن التدخل الخارجي يجب أن يتوقف ، وأنه يجب أن يتم انسحاب جميع القوات الأجنبية ، والأشخاص العسكريين وكل وجود عسكري آخر من الجزيرة ، من أجل تسهيل حل مشكلة قبرص . وفي هذا السياق ، لا يسعنا إلا أن نرحب بمقترح الرئيس سيروس كبريانو بل ونؤيده ، وهو الاقتراح القائل بتجريد البلد من الأسلحة تماما . ان مثل هذا التطور لا يكون في صالح شعب قبرص فحسب ، بل من شأنه أيضا أن يعزز قضية السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها .

ان حكومة جمهورية هنجاريا الشعبية ما برحت تعارض دوما فرض أي حل على شعب قبرص الذي طالت معاناته . فالشعب القبرصي بمأساته المستمرة ، تلك المأساة التي تعرضت لها بلاده بسبب تصرفات غير مشروعة من جانب قوى خارجية ، يحظى بتعاطفنا وتضامننا العميقين . اننا ما زلنا نؤمن بأن المحفل المتمثل في المحادثات بين الطائفتين هو أنسب اطار لتساول القضايا الموضوعية وحلها . ووفقا لذلك ، يود وفد بلادى أن يعرب عن اتفاقه مع وجهات النظر ، التي أعرب عنها في سياق نقاشنا الكثير من المتكلمين الذين سبقوني ، والتي تقول بأن حل مسألة قبرص يجب أن يكون قائما على أساس قرارات الأمم المتحدة ، وكذلك على المبادئ التوجيهية لمكارهوس ونكتاش الصادرة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، وعلى اتفاق النقاط العشر المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، وهو الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين رئيس جمهورية قبرص وزعيم الطائفة القبرصية التركية . وفي تقديرنا القائم على الدراسة المتأنية

أنه ينبغي لهذا الحل أن يتحاشى تماما من ناحية تقسيم الجزيرة ، وينبغي أن يأخذ في الاعتبار من ناحية أخرى الحقوق والمصالح المشروعة لكلا الطائفتين أي للقبارصة اليونانيين وللقبارصة الأتراك على حد سواء . كما ينبغي أيضا أن يكفل أي حل سلمي ضمانات حقوق الانسان لجميع المواطنين القبارصة . أما التصرفات المتجهة في الطريق العكسي والصادرة عن جانب واحد مثل الجهود الرامية الى تغيير الهيكل الديموغرافي للبلاد ، أو زيادة الوجود العسكري في الجزيرة ، فهي تصرفات تضر بعملية المفاوضات ويعرض انتهائها الى خاتمة ناجحة .

اننا نعتقد اعتقادا راسخا ، انه على الطائفتين أن تقررا مستقبل البلاد دون أي تدخل خارجي . ان يتحمل زعمائهما مسؤولية خاصة تجاه قومهما للتوصل الى حل عادل و دائم للقضايا البارزة دون أي تأخير . ويجب أن يسهل النقاش الحالي تحقيق نتائج ملموسة ، والتوصل - كما هو مأمول فيه - الى تسوية شاملة في المحادثات بين الطائفتين .

ان الحالة في قبرص ما هي الا مشكلة ذات أهمية دولية وان استمرارها يعرض للخطر ويهدد ليس فقط السلم والأمن في شرق البحر الأبيض المتوسط بل أيضا في أوروبا ، ولهذا الأزمة أيضا أثار ملموس على احتمالات السلم والأمن الدوليين بصفة عامة . وفي واقع الأمر ، ان القوات الغربية عن المنطقة قد استغلت ولا تزال تستغل هذه الحالة المأساوية لأغراضها الأنانية الخاصة من أجل التلاعب بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والتدخل فيها .

ان وفد هنجاريا يؤكد من جديد تأييده التام لجمهورية قبرص ويطالب بالاحترام المطلق لاستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها ووضعها غير المنحاز . ونحن نشاطر رأي الذين يحثون على مواصلة المحادثات بين الطائفتين بأسلوب جاد بناء يستهدف تحقيق النتائج دون أي تأخير . ويعهد التنفيذ الدقيق الصارم لقرارات الأمم المتحدة أمرا لا غنى عنه اذا ما كنا نريد النجاح في مقررننا . كما يجب أيضا أن تؤخذ في الاعتبار فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن قبرص . والواقع ، يعد استمرار المساعي الحميدة للأمين العام في هذه الجهود أمرا ضروريا . ونحن نود أن نعرب له عن ثقتنا التامة في أداءه لمهمته الصعبة والمسؤولة .

وانطلاقا من الاعتبارات التي ذكرتها ، يؤيد وفد بلادى تمام التأييد مشروع القرار المقدم من البلدان غير المنحازة كأساس سليم وصالح لاتخاذ اجراء حاسم من جانب الجمعية العامة .

السيد أوزوريس (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ان وفد بلادى يشترك في هذا النقاش الخاص بمسألة قبرص ليس فقط بسبب العلاقات الطيبة التي تربط بين بنما وحكومة نيقوسيا ، ولكن أيضا لكي نعرب مجددا عن تضامننا حيال قضية عادلة ، قد تهدد - ما لم يتم طاجها على وجه السرعة - السلم والأمن في منطقة مضطربة بالفعل ، تعاني فيها قطاعات مريضة من السكان من عواقب تعنتت غير مفهوم ولا مبرر له .

ومنذ ما يقرب من تسع سنوات ودولة عضو في منظمتنا تحتل بقواتها أكثر من ٣٦ في المائة من الأراضي القبرصية . وقد طردت بالقوة ثلث السكان ، وهم يعيشون حاليا كلاجئين داخل البلد الذي ولدوا فيه ، كما ترفض الالتزام بقرارات الجمعية العامة ، مثل القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي آتته قرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) ، وبالاتفاقيين عالمي المستوى اللذين تم التوصل اليهما في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ و ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ .

ومن الواضح أن جمهورية قبرص تعرضت لانتهاك لسيادتها وسلامة أراضيها ، الأمر الذي يجعل من الصعب بصورة خاصة توفير امكانية احراز أى تقدم في البحث عن حل عادل ودائم يمكن أن يتوصل اليه ممثلو الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية ، بعيدا عن التدخل الخارجي .

ولا يمكن خلق المناخ الأمثل ما لم يتم الانسحاب غير المشروط للقوات التي تحتل بصورة غير مشروعة جزءا من أراضي قبرص . واطهارا للرغبة في التعاون ، فان سبيروس كبريانو ، رئيس كل القبارصة ، الذي أعيد انتخابه مؤخرا في عملية انتخابية ديمقراطية ، اقترح نزع الصفة العسكرية من الجزيرة تماما ، وهي مبادرة تستحق التأييد التام من جانب المجتمع الدولي . ويتعين علينا بالمثل أن نؤيد الأمين العام ومثله الخاص في جهودهما لايجاد حل سياسي لهذه المسألة الحساسة .

وفي التحليل النهائي ، فان مشكلة قبرص يجب أن تجد حلا على يد القبارصة أنفسهم على أن يكون واضحا أننا لن نقبل شيئا مقترحة من الخارج تمنح سيادة قبرص وسلامة أراضيها ، كقسيم الجزيرة بين الطائفتين على سبيل المثال . ووجود القوات الغازية يزيد من تفاقم الحالة يوما بعد يوم . فمن ناحية ، تم طرد قطاع من السكان بطريقة تعسفية ، ومن ناحية أخرى تم توطين أسر جاءت احتلال الأرض ، كل ذلك في انتهاك صارخ لحقوق الانسان بالنسبة لهؤلاء الذين يمنعون من التحرك والاقامة بحرية داخل أراضيهم .

لقد أعربت بنما في مناسبات عديدة وفي محافل عديدة عن تضامنها مع تطلعات قبرص حكومة وشعبا . وفي هذا الصدد ، فإننا نؤيد تماما الفقرات التي اعلنت بشأن قبرص في اجتماع القمة الأخير لحركة عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي . ونود أن نسترجع الانتباه الى الجزء من النص الذي يطالب فوراً بالتقصي عن الأشخاص المفقودين والذي أدان جميع الجهود والاجراءات الرامية الى تغيير التكوين الديموغرافي لقبرص ، وهو الجزء الذي يرى فيه رؤساء دول أو حكومات بلداننا : " أن حالة الأمر الواقع التي وجدت بقوة السلاح والتدابير الانفرادية ينفخى الآ تأثير بأي حال من الأحوال على حل المشكلة " . (A/38/132 ، الفقرة ١٣٠) .

ويحدو وفد بلادى أمل عظيم في أن هذه المداولات سوف تساهد الأطراف على إيجاد الطريق لحل سياسي في أقرب وقت ممكن ، بالاستعانة بالمساعي الحميدة للأمين العام الذي يعرف المشكلة حق المعرفة ، والذي أشار في تقريره الى مستوى التعاون اللازم توفره فيما بين من يظلمون بوضع حد لتلك المشكلة الحساسة .

السيد ميسمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالرغم من مضي أكثر

من ثلاث سنوات منذ آخر مرة ناقشنا فيها موضوع قبرص في الجمعية العامة فان التوصل الى تسوية دائمة مازال أمرا بعيد المنال . وما يشير قلق حكومتي عدم تحقق تقدّم ملموس في المحادثات بين الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية . ان هذه المحادثات استؤنفت في آب/أغسطس ١٩٨٠ في اطار مهمة المساعي الحميدة التي كلف بها الأمين العام من قبل مجلس الأمن ، وعلى أساس الاتفاقين عاليي المستوى المبرمين في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، و ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ . ان استئناف هذه المحادثات كان مبعث ارتياح كبير لهولندا وبقية أعضاء الاتحاد الأوروبي . ومع ذلك فالبرغم من حقيقة أن كلا الطرفين قد تعهد بالالتزام بمواصلة هذه المحادثات بطريقة منتظمة ومستمرة ودون ابطاء ، فإننا نواجه اليوم حالة تتسم بعدم احراز تقدّم كاف بالنسبة للعناصر الأساسية المعروفة لمشكلة قبرص . ومن ثم فإننا نحث كلا الطرفين مرة أخرى على تكثيف جهودهما للقيام بمحادثات موضوعية وبناءة لكسر الجمود الذي يكتنف هذه العناصر الأساسية .

في النقطة السادسة من الاتفاق الذي النقط العشر المبرم في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، اتفق كلا الطرفين على الامتناع عن اتخاذ أي اجراء من شأنه أن يخل بنتيجة المحادثات ، وإيلاء أهمية

خاصة لاتخاذ تدابير من كلا الطرفين لتعزيز حسن النية والثقة المتبادلة ، والعودة الى الظروف الطبيعية ، وما يؤسف له أن المبادرات العملية من هذا النوع التي اتخذت حتى الآن لتعزيز النوايا الطيبة والثقة المتبادلة ضئيلة للغاية أو حتى معدومة تماما . ونعلم من التقرير الأخير للأمين العام الصادر في ٦ أيار/ مايو ١٩٨٣ في الوثيقة A/37/805 ، أن اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين لاتزال غير قادرة على القيام بمهامها الموضوعية .

ان حياة شعب قبرص لاتزال خاضعة للتقسيم الواقعي لأراضي بلده ، ولوجود قوات مسلحة أجنبية على أراضي جمهورية قبرص . وانا ما قدر للمحادثات الدائرة حاليا بين الطائفتين أن تخفق في احراز نتائج ملموسة ، فسيصعد ذلك من التوتر في قبرص مرة أخرى . ان الوضع الراهن لا يزال يشكل مصدرا لعدم الاستقرار والاحباط والأخطار المحتملة ، ليس فقط بالنسبة لقبرص بل بالنسبة للمنطقة بأسرها . وفي تقريره الى مجلس الأمن المؤرخ أول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ ، يحذر الأمين العام من أن الوقت ، بالنسبة لحل مشكلة قبرص ، يبدو أنه يبدد " نافذة الأمل " التي فتحت بموافقة كلا الطرفين على استئناف المحادثات المباشرة ، ويبيّن أنه سيكون من المفجع حقًا أن " تغلق " هذه " النافذة " مرة أخرى .

ولاتزال حكومة هولندا مقتنعة تماما بأن المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية هي الطريق الوحيد والصحيح الذي يمكن أن يؤدي الى تسوية سلمية تضمن السلامة الاقليمية والاستقلال والسيادة لجمهورية قبرص . ومن ثم فاننا نناشد جميع الأطراف المعنية أن تواصل بتصميم متجدد البحث عن التسوية السلمية التي يقبل بها طرفا النزاع . وانا نرحب بعزم الأمين العام الذي أطن منه على مواصلة اشتراك الشخصي في البحث عن حل لمشكلة قبرص . ونود أن نعرب عن تقديرونا العميق للجهد الدؤوب الذي بذله الأمين العام ومثله الخاص السيد غوبي في تنفيذ مهمته الخاصة بقبرص . ونحن نواصل تعليق أهمية خاصة على دور الأمين العام في مساعدة الأطراف المعنية في السعي الى التوصل الى تسوية دائمة .

ونظرا للعلاقات الوثيقة التي تربط بلادى بقبرص وشعبها الذي يعاني الكثير من المصاعب، فاننا سوف نواصل جهودنا من أجل اقناع أصدقائنا بإمكان التوصل الى حل سلمي وعادل لمشكلة

قبرص . ان قدرا كبيرا من الابداع والشجاعة والثقة المتبادلة ضروري للتوصل الى حل شامل . ويحدونا
أمل عظيم أن يهدى جميع القادة المشتركين الحكمة الضرورية في هذا الصدد .
وختاما أود أن أعب مرة أخرى عن تقديراتنا لعمل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص
التي تقوم بدورها في الحفاظ على السلم في هذا البلد .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان المسألة القبرصية تعرض من جديد على الجمعية العامة للأمم المتحدة . وأنه لمن دواعي الأسف أن نلاحظ أن جهود الأطراف المعنية التي بذلت خلال الفترة المنصرمة لم تؤد إلى القضاء على الأذى و إيجاد حل عادل ودائم لهذه المسألة . وكما لاحظت الأمم المتحدة في عدة مناسبات ، فان الموقف في الجزيرة ما يزال بؤرة من بؤر التوتر تشكل تهديدا محتملا للسلم والأمن ليس فقط في المنطقة وحدها بل على صعيد أوسع .

ان هذا الموقف يشير بوضوح لقلق الرأي العام العالمي ، وكافة الدول التي ترغب باخلاص في الاسهام في الحفاظ على السلم والأمن ودعمها في العالم . وجمهورية بلغاريا الشعبية من بين هذه الدول ، لاسيما أنها تقع على مقربة من قبرص من وجهة النظر الجغرافية والاستراتيجية . ولهذا فان دعم السلم والأمن في منطقة شرق البحر المتوسط والبلقان هو أمر لبلادى مصلحة حيوية فيه . ان سياسة بلغاريا في هذه المنطقة وعلاقتها مع البلدان المجاورة تلمحها المصالح العميقة والدائمة للشعب البلغاري ، وهي تتطابق تماما مع مصالح شعوب بلدان البلقان الأخرى . وكما صرح مؤخرا رئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية تودور جيفكوف في حديث صحفي :
 " ان السمة الأساسية والحاسمة لسياسة بلغاريا في البلقان هي رغبتها في أن يظل البلقان منطقة سلم وأمن دائم ، وأن تحيا الشعوب البلقانية التي شهدت أوقاتا عصيبة في الماضي في مناخ من الثقة والتفهم والصداقة وحسن الجوار والتعاون المشترك " ولقد وجدت هذه السياسة انعكاسا لها في البرنامج الشامل لدعم السلم والتفهم والتعاون وحسن الجوار في البلقان ، ذلك البرنامج الذي أعلن في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي البلغاري . وقد استكمل هذا البرنامج مؤخرا بالأفراح المتعلقة بتحويل البلقان الى منطقة خالية من الأسلحة النووية ، واستكمل كذلك بمبادرات بناءة أخرى تستهدف تحقيق السلم والتعاون في المنطقة .

ان سياسة السلم هذه تشكل قاعدة تركز عليها علاقاتنا مع جميع البلدان المجاورة . ونحن ننتقل من الاقتناع العميق بأن الحوار البناء ، وحسن النية ، والتفهم ، والثقة المتبادلة والتعاون تشكل السبيل الوحيد الممكن الذي ينسق مع المصالح الحيوية لجميع شعوب شبه جزيرة البلقان . وفي

اطار هذه السياسة ، تقيم بلادى أيضا علاقات صداقة تقليدية وتعاون وتفهم مع جمهورية قبرص ، ونحن نشعر حيال شعب قبرص بتعاطف حقيقي وعميق .

لقد عرضت جمهورية بلغاريا الشعبية مرات عديدة موقفها بشأن مسألة قبرص سواء في اطار الأمم المتحدة أو في اطار محافل أخرى متعددة الأطراف أو ثنائية . وكانت بلادى دائما تسعى أن الحل العادل والدائم لهذه المسألة يمكن ايجاده فقط على أساس الحفاظ على استقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية وسياسة عدم الانحياز التي تتبعها وعلى وحدتها ، وعلى تجريد الجزيرة الكامل من السلاح ، وعلى احترام مصالح القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك .

وليس ثمة شك في أن تحقيق الحل السلمي الدائم والعادل لمسألة قبرص يشكل عملية معقدة . وفي نفس الوقت ، فاننا على قناعة تامة بأن القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك الذين يشاطرون مصيرا تاريخيا مشتركا وتربطهم مصالح مشتركة ، يمكنهم أن يجدوا السبيل نحو التفهم المشترك في اطار قبرص الموحدة دون تنقل خارجي .

ان مقررات وقرارات الأمم المتحدة بما فيها القرار ٢٢١٢ (د - ٢٩) الذي اعتمد بالاجماع في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة والذي يتضمن العناصر الجوهرية من أجل ايجاد حل عادل للمسألة ، تشكل أساسا ملائما لتحقيق هذا الهدف .

ان سياسة تفاقم التوتر الدولي وسباق التسلح ، التي تنتهجها الامبريالية ، وكذلك الجهود التي تبذلها لاجاد مناطق تجمع للقوات لتحقيق طموحاتها الشاملة في الهيمنة العالمية ، لا يمكنها الا الاضرار بجهود المجتمع الدولي الرامية الى ايجاد حل عادل ودائم لمسألة قبرص .

اننا على قناعة تامة بأن مسألة قبرص يجب أن تجد حلا سياسيا عن طريق المفاوضات الجادة والمتعمقة بين الطائفتين في منأى عن كل تدخل خارجي . ويمكن للأمم المتحدة ، بل يجب عليها ، أن تلعب دورا هاما في هذا الشأن لدعم وتيسير ودفع عملية المفاوضات ، وكذلك تقديم الضمانات السياسية للوجود الفعلي لجمهورية قبرص كولة موحدة مستقلة ، ذات سيادة وغير منحازة . اننا نقدر بالغ التقدير الدور الذي قام به الأمين العام للأمم المتحدة بالمشاركة الشخصية في هذا الأمر . ويمكن أن يعد الاقتراح المتعلق بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، اسهاما

ايجابيا في التوصل الى حل سلمي لمسألة قبرص ، وهو اقتراح يحظى بتأييدنا . وفي الختام ، أرجو أن يسمح لي باعادة تأكيد استعداد جمهورية بلغاريا الشعبية القائم دائما ، لتأييد أى جهد يرمي الى القضاء على الصعوبات الحالية والتوصل الى ايجاد تسوية سلمية وعادلة لمسألة قبرص على نحو يتفق مع مصالح الشعب القبرصي من قبرصة يونانيين ، وقبارصة أتراك ، ويتفق في نفس الوقت مع مصالح السلم والأمن في المنطقة وفي العالم بأسره .

السيد مارينسكو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الوفد الروماني يشارك في هذه المناقشة ليعيد التأكيد على الموقف المبدئي الدائم الذي تنتهجه رومانيا لتحقيق تسوية لمسألة قبرص بالوسائل السلمية ، من خلال المفاوضات ، على أساس من احترام الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية ، والوحدة وعدم الانحياز لقبرص ، والتعايش السلمي للطائفتين القبرصيتين . وهذا الموقف من قبل بلادى قد تم الاعراب عنه مرارا وتكرارا في بيانات صدرت على أعلى مستوى ، وكذلك في الاتفاقات الثنائية التي أبرمت مع قبرص ، أو مع بلدان أخرى في المنطقة من البلدان التي تقيم معها رومانيا علاقات ودية تقليدية .

وكما أكدت رومانيا مرارا وتكرارا ، فان العنصر الاساسي في الجهود التي ترمي الى ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص يتمثل في دفع المفاوضات بين الطائفتين القبرصيتين . ونحن نرى من الضروري ان تستمر وهكذا المفاوضات بين الطائفتين مع اشتراك الامم المتحدة بصورة أكثر نشاطا . ودعم رومانيا للحل السياسي التفاوضي لمشكلة قبرص ينبثق من تمسكها المعروف بحل كافة المنازعات والمشاكل بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات . واننا نأمل بكل اخلاص في ان تؤدي المفاوضات بين الطائفتين الى نتائج في أقرب وقت ممكن والى اتفاقيات ملائمة مقبولة من الجميع .

وكذلك فطبقا لموقف مبدئي يضرب بجذوره العميقة في جوهر سياسة بلادنا الخارجية ، تـرى رومانيا ان الحل العادل والدائم لمشكلة قبرص يجب ان يكفل الاستقلال والسيادة ، والسلامة الاقليمية ، والوحدة لجمهورية قبرص . وهذه هي الفكرة الاساسية المتعلقة بمسألة قبرص ، وقد تأكدت في الاعلان السياسي لمؤتمر القمة الاخير لدول عدم الانحياز الذي انعقد في نيودلهي . انها نفس المبادئ التي تأكدت في السنوات الاخيرة في عدد من قرارات الامم المتحدة .

وفي اوضاع العالم الراهنة تعد تلك حقوقا اكدية لكل بلد وشروطا لازمة لحل اي مشكلة وبخاصة المشاكل التي تؤثر على مصائر الشعوب والسلم والامن الدوليين .

ومثل هذا الحل انما يعني بالمصالح العليا الحالية والمقبلة لجميع القبارصة ، ومصالح السلم والتعاون في البلقان والبحر المتوسط وأوروبا والعالم .

واهتمام بلادي بهذا الحل ينبثق كذلك من الموقف الذي مازالت رومانيا تتمسك به والذي يتمثل في دفع التعاون والوفاء بين كافة دول البلقان حتى تصبح هذه المنطقة منطقة سلم ، وصدائفة ، وحسن جوار ، ومنطقة خالية من الاسلحة النووية ، ودون قواعد عسكرية اجنبية .

وعلى غرار وفود أخرى سبقتني في الحديث ، يرى وفد رومانيا من الضروري في هذه المرحلة ان تقوم الامم المتحدة ببذل جهود جديدة لتشجيع نجاح المفاوضات بين الطائفتين واكتمالها بسرعة .

اننا نؤكد ان رومانيا تواصل تقديم دعمها التام لجهود أميننا العام الموقر في سبيل تقريب وجهات نظر الطائفتين وايجاد حل ملائم مقبول منهما معا . وذلك أمر يحقق مصلحة شعب قبرص وينهض بقضية التعاون والسلم في البحر المتوسط ، والبلقان ، وفي العالم كله .

ونحن نرى ان المناقشة الحالية يمكنها ان تقر بنا من حل دائم وعادل لمشكلة قبرص على أساس مبادئ الاستقلال ، والسيادة ، والسلامة الاقليمية والوحدة مع مراعاة مصالح كافة القبارصة ، ومصالح السلم ، والتعاون في البلقان ، وفي أوروبا والعالم كله .

ورومانيا من جانبها سوف تدعم في المستقبل كل جهد أو كل عمل يمكنه ان يسهم بشكل فعال في ايجاد مثل هذا الحل .

السيد فونفساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

في البداية أود ، سيدي ، أن أؤكد من جديد التهنئة الحارة لوفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على انتخابكم بالاجماع في شهر أيلول / سبتمبر الماضي لمنصب رئيس الجمعية العامة في شهر آب / اغسطس الماضي . واننا نعرف انه تحت قيادتكم الرشيدة قد انتهت مداوات الدورة السابعة والثلاثين - رغم ضخامتها - الى نتائج طيبة . ووفد بلادى مقتنع في الوقت الحاضر ان هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة والمخصصة للبند ٣٧ المعنون " مسألة قبرص " سوف تكمل بالنجاح وان وفد بلادى يود ان يؤكد لكم وهيئة المكتب تعاوننا الكامل .

وشعور من الحزن يشارك وفد بلادى اليوم في هذه المناقشة حول هذه القضية التي بدأت الجمعية العامة مناقشتها منذ ما يقرب من عشرين عاما . ونشعر بالحزن لان الجمهورية القبرصية وشعبها تعرضا لمصير لا يستحقانه في الحقيقة . وان هذه المشكلة الملحة التي طال أمدها كان من الممكن حلها منذ زمن طويل لو ان القرارات العديدة ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الامن وبخاصة تلك التي صدرت في السنوات ١٩٦٤ و ١٩٧٤ و ١٩٧٩ قد نفذت بدقة . وتكن حكومة وشعب لاو اعجابا كبيرا لشعب قبرص الذي قاتل بشجاعة ، تحت القيادة الدينامية الحكيمة لزعمائه سنوات عديدة للحفاظ على استقلاله الذي حصل عليه بصعوبة ولمعون حرته . ويدرك شعب لاو تماما المعاناة التي يقاسمها الشعب القبرصي لان ابنائهم قد خبروا لاكثر من ثلاثين سنة المحن التي تولدت عن حروب العدوان الاجنبي الطويلة المدمرة .

وفي مسألة قبرص ، تؤمن حكومتى ان الحل الوحيد العادل والدائم لهذه المشاكل يكمن في سرعة التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وجميعها تدعو ، من بين أمور أخرى ، الى انسحاب القوى الاجنبية من الجزيرة ، وازالة جميع القواعد ، ووقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية ، واحترام استقلال قبرص ، وسيادتها ، وسلامة أراضيها ، واعادة النظام الدستوري للجمهورية ، واحترام طابعها غير المنحاز .

وانه لما يؤسف له ان اتفاق النقاط العشر الذي عقد على مستوى عال بين الرئيس كيريانسو والسيد دينكتاش في ايار/مايو ١٩٧٩ ، وكذلك الاتفاق الذي عقد في ١٩٧٧ بقيا دون تنفيذ . ووفد بلادي يحيى ، ويشني على ، الجهود التي لا تعرف الكلل التي يبذلها الأمين العام في اطار بعثة المساهم المحمودة لهم عملية التفاوض بين الطائفتين . ونحن نشعر بسعادة بالغة حيث نلاحظ أن الأمين العام في تقريره الصادر في ٦ ايار/مايو ١٩٧٣ قد قطع على نفسه عهداً :

"ببذل كل جهد ممكن لاعطاء دفعة جديدة لعملية المفاوضات بعد العمل الذي تم خلال المرحلة الراهنة من المفاوضات " (٨/37/805 ، الفقرة ٥)
وشني أيضاً على فريق الاتصال للبلدان غير المنحازة لصبره وجهوده الدائبة ليجاد حل لهذه الازمة . ونحن نأمل مخلصين ، تشيياً مع قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) المؤرخ في أول تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ والذي أيده مجلس الامن في قراره ٣٦٥ (١٩٧٤) المؤرخ في ١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ ، وكذلك مع قرار الجمعية العامة ٣٤ /٣٠ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، في ان يواصل المجتمع الدولي جهوده لتخفيف محنة اللاجئين والاشخاص المشردين ، ونأمل ان تكف جميع الاطراف المعنية عن جميع التصرفات التي تتخذ من جانب واحد والتي يمكن ان تزيد الازمة تفاقمًا ، وتقلل من فرص استئناف المحادثات بين الطائفتين في اقرب وقت ممكن . كما نأمل ان تؤدي هذه المحادثات ، التي يجب ان تراعى فيها المصالح المشروعة لكل طرف ، الى نتائـج ملموسة .

ومما يبعث على ارتياح وفد بلادي ان مؤتمر قمة عدم الانحياز السابع الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس الماضي ، والذي اشترك فيه وفد على مستوى عال من بلادي ، قد أعرب عن قلقه العميق ازاء الوضع في قبرص ، وأكد من جديد وبكل وضوح الموقف الذي اتخذناه من قبل في مؤتمر القمة السابق الذي عقد في هاغنا في ١٩٧٩ .

وهذا الموقف ، كما يعلم الجميع ، يتشئ مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وهي القرارات التي سبق ان اشار اليها وفد بلادى . ونفس الروح فاننا نرحب بكل قوة بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.63 .

وفي الختام ، اتنى ان يحقق هذا الاجتماع كل نجاح في عطفه ، لكي يبعث قبسا من الأمل لشعب قبرص الذي طالت معاناته وان يعيد السلم والامن الى الجزء الشرقي من البحر الابيض المتوسط الذي تعرضه الأزمة الحالية لخطر بالغ .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لما يؤسف له

ان تعرض مسألة قبرص على الجمعية العامة مرة اخرى بعد تأجيل مناقشتها لمدة ثلاث سنوات طسى التوالي على امل التوصل الى حل مبكر للمشكلة عن طريق المحادثات بين الطائفتين التي تجرى حاليا في ظل المساعي الحميدة للامين العام . وفي نفس الوقت ، فقد لاحظنا بالارتياح التقرير الاخير للامين العام الوارد في الوثيقة A/37/805 المؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ، والذي ابلغ فيه الجمعية العامة بالتقدم الطموس الذي تحقق في المحادثات بين الطائفتين .

ولقد نجح الممثل الشخصي للامين العام في تحديد مجالات الاتفاق والاختلاف بين مواقف الطرفين في وثيقة التقييم التي اصيحت الاساس المقبول للمحادثات . ان المفاوضات تتقدم الان بشكل شامل وتغطي جميع جوانب المشكلة في اطار الآراء الواردة في هذه الوثيقة . واننا نشعر بالسعادة حين نعلم من هذا التقرير ان جو المحادثات ظل طوال الوقت تعاونا بنا .

اننا نقدر تماما جهود الامين العام وقراره بزيادة مشاركته الشخصية لكي يعطي دفعة جديدة لعملية التفاوض ، التي تستحق كل تأييد وتشجيع من جانبنا . وفي رأينا ان المساعي الحميدة للامين العام تتيج احتمالات طيبة لحسن للمسألة القبرصية .

ان مفتاح التسوية للمسألة القبرصية يكمن في الاعتراف بأمل الطائفتين اليونانية والتركية في الجزيرة ، في ان تعيشا في ظل اتحاد واحد وفي ان تكفل تماما لكل منهما شخصيته المتميزة ومصلحه . وهذا الأمل قد تجسد في الاتفاقيين اللذين عقدا على مستوى عال بين الاسقف الراحل مكارهوس والسيد رؤوف نكتاش في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، وبين السيد كبريانو والسيد رؤوف

د نكتاش في ١٩ أيار/مايو ١٩٢٩ . وقد كان تأكيد صلاحية هذين الاتفاقين هو نقطة البدء التي استند اليها الامين العام في مبادرته من اجل حل تلك المشكلة .

ونجد ان كلا الاتفاقين يتضمن الدعوة الى جمهورية اتحادية مستقلة غير منحازة ذات طائفتين في قبرص . هذه هي المعالم الاساسية للقضية التي ينبغي ان تركز عليها جميع الجهود الجادة الرامية الى الوصول الى تسوية عادلة . ان اى اسلوب او مقررات تصرف الاهتمام عن هذه الجوانب الاساسية للمشكلة ، او تضر بمصالح اى طائفة من الطائفتين سوف تسبب نكسة لعطية التفاوض . وفي الوقت الحاضر فان المعاديات بين الطائفتين تمر بمرحلة دقيقة . فقد حققت هذه المعاديات تقدما طموحا ، من ناحية الا ان ثمة ندرا بانها في طريقها الى التآزم .

فمن الناحية الايجابية نجحت المعاديات بين الطائفتين في تحديد الصعوبات التي يلزم التغلب عليها . كما ان الجانبين قد ناقشا الجوانب المختلفة للمشكلة ، بما في ذلك القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن ووجود منطقتين . والمثل ، بيدوان هناك اتفاقا حول انسحاب جميع القوات ، بالرغم من وجود خلافات حول الاطار الزمني للانسحاب . ومن ناحية أخرى يقال ان المعاديات قد وصلت بالفعل الى طريق سدود ، مما دفع احد الطرفين لعرض المسألة على الجمعية العامة . على ان جميع الشواهد تشير الى ان المعاديات بين الطائفتين ، ما زالت تمثل افضل أمل للمتوصل الى تسوية للمشكلة وان الامين العام في آخر تقرير له لمجلس الأمن قد اوضح الامر بقوله :

" ان المعاديات بين الطائفتين ما زالت في رأبي تمثل افضل سبيل متاح للسعي من اجل تسوية عادلة ودائمة للمسألة القبرصية " (S/15502 ، الفقرة ٥٨) .

ويضي الامين العام قائلا :

" ان مسؤولية جميع الاطراف المعنية هي الا تغلق هذه النافذة . وانني آمل مخلصا ان يمارس جميع القادة المعنيين بذلك الحنكة السياسية والشجاعة اللازمة في هذا الصدد . وسوف ابذل قصارى جهدي لمعاونتهم في هذه المحاولة " (المرجع نفسه ، الفقرة ٥٩)

ان مجموعة الاتصال التابعة لحركة عدم الانحياز التي زارت قبرص بعد مؤتمر دلهي كانت تدرك ايضا تماما طابع المشكلة القائمة على طائفتين ، ولذلك فقد وجدت ان من الضروري الالتقاء

بزعماء الطائفتين التركية واليونانية كلاهما . ان مجموعة الاتصال لم تقدم تقريرها حتى الان حول ما توصلت اليه . ولكن اسلوها في الاتصال مع الطائفتين قد أكد الضرورة الحتمية لمواصلة الحوار بين الطائفتين والاتفاق بينهما من اجل حل هذه المشكلة .

وفي تقديرنا ان الجمعية العامة ينبغي ان تبذل كل جهد ممكن للتأكد من استئناساف المعاديات وسرعة الوصول الى نتيجة ناجحة .

اننا نأسف ان نقول ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.63 يتعارض مع هذا الهدف ، كما يتناقض مع روح السلم والوثام في قبرص .

ان مشروع هذا القرار قد تسبب في احداث رد فعل قوى من جانب منطلي القبارصة الاتراك الذين رفضوا محتوياته رفضا قاطعا . وكذلك فان مشروع هذا القرار لا يطابق تماما مقررات عدم الانحياز التي صدر آخرها عن مؤتمر نيودلهي مؤكدا من جديد ان اية تسوية عادلة ودائمة للمشكلة القبرصية ينبغي ان تضمن الحقوق المشروعة لكلا الطائفتين . وان رد منطلي القبارصة الاتراك يوضح ان مشروع القرار هذا قد تجاهل وجهة نظرهم كما تجاهل مصالحهم .

وبدلا من تركيز الاضواء على احكام الاتفاقيين العالميين المستوى اللذين تم التوصل اليهما بين زعميي الطائفتين ، فان مشروع القرار المقدم يؤكد على مجموعة جديدة من الشروط ، ومن الواضح انها تتحيز لجانب واحد ، ولا تصلح لان تكون قاعدة للمعاديات بين الطائفتين . فضلا عن ذلك ، فان مشروع القرار يهدو انه سيزيد الفجوة بين الطائفتين ، كما ان له اثرا سلبيا على احتمالات المعاديات بين الطائفتين ، وكذلك على الجهود التي يأمل الامين العام مواصلتها مع زيادة وتعزيز اشتراكه الشخصي .

ان الجمعية العامة يجب ان تشجع عطية التفاوض وان تحجم عن اتخاذ اية خطوات من شأنها تقويض هذه العطية . وان وفد بلادي ما زال مقتنعا بأن اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.63 سوف يحدث اثرا عكسيا ، وسوف يتسبب في انتكاسة لعطية التفاوض بدلا من دفعها الى الامام . كما انه سوف يؤدي الى افساد العلاقات بين الطائفتين القبرصيتين بدلا من تجاوز فجوة عدم الثقة التي تفصل بينهما في الوقت الحاضر .

وفي رأينا ، ان الجمعية العامة يمكن ان تقدم ساهمة بناءة بأن تكون عضدا للامم العام
لدفع عملية التفاوض وتحقيق اتفاق عاجل بين الطائفتين .
وفي الختام ، فان وفد بلادي يرد ان يفتتح هذه الفرصة لكي يثني على دور قوة الامم
المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وذلك لقيامها بالمحافظة على الهدوء والوثام في الجزيرة . ان
باكستان تعلق اهمية كبرى على استمرار ولاية القوة سالفة الذكر في قبرص . والى ان يتم تحقيق حل
عادل وسلمي ، فان هذه القوة تلعب دورا حيويا في منع زيادة تدهور الموقف وفي القيام بالمهام
الانسانية الاساسية .

السيد مراني زنتار (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اود في هذه الدورة

السابعة والثلاثين الستائفة للجمعية العامة ، ان اعرب لكم ، سيدى الرئيس ، عن تقدير بلادي
التام للمقدرة والنزاهة اللتين ادرتم بهما اعمالنا ، وان اعرب مجددا عن قناعة وفدى بأن الجمعية
العامة تحت ادارتكم الحكيمة سوف تؤكد النجاح الذي تجل في المرحلة الاولى من مداولاتها .
ان سألة قبرص تطرح على الجمعية العامة مرة اخرى ، وقد اتفق العديد من الوفود على
تأكيد طابعها الشائك وركز بصفة خاصة على ضرورة ايجاد حل سريع وعادل لها .

وان وفدى ، من جانبه ، يشاطر تماما هذا الشعور شبه الاجماعي ، وقد واثته الفرصة في
هذا المحفل وفي مؤتمر القمة الاخير لدول عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي لكي يعرب عن موقفه
حيال هذه المسألة التي ما برحت بلادي تتابع سيرها الذي يتم تارة عن بارقة أمل ولكنه يتسم في كثير
من الاحيان بتطورات مزعجة للغاية .

وفي الحقيقة ، حينما اوقفت الجمعية العامة في عام ١٩٦٩ النظر في سألة قبرص ، لتعزيز
عملية استئناف المفاوضات بين الطائفتين ، اظنا جميعا باخلاص في استئناف المفاوضات بين الطائفتين
والقضاء تدريجيا على التوتر في هذه المنطقة من البحر الابيض المتوسط .
واعتبار المغرب دولة تشاطق البحر الابيض المتوسط ، ولا نها حريصة على ان تتحول هذه
المنطقة الى منطقة سلم وتفاهم وتعاون ، فانها منذ بداية هذه الأزمة ، قد قدمت تأييدها التام
للمبادرات التي تحيد الحوار الصريح والباشر بين الطائفتين القبرصيتين للتوصل الى حل عادل نهائي
للأزمة .

ولذلك ، فاننا قد رحبنا بارتياح في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ و ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ بإبرام اتفاقيتين على المستوى العالي بين ممثلي الطائفتين ، طرحنا الهادئ التوجيهية التي تشكل اطارا لمواصلة المفاوضات بين الطائفتين .

وللاسف ، ورغم الالتزامات الرسمية التي قطعت ، والمفاوضات الجادة التي بدأت من أجل التوصل الى حل نهائي مقبول ، اعني حلا يحقق لكل من الطرفين الضمانات القانونية والسياسية المطلوبة لمستقبل قائم على التسامح المتبادل والتعاون الودي والسلمي ، فان ما تم التوصل اليه كان للأسف دون الامل التي تولدت عن الاتفاقيتين سالفتي الذكر . وبدلا من ان يؤدي ذلك الى القنوط والاستسلام ، فانه قد عزز من تصميم جميع المشاركين في السعي الى ايجاد حل شامل لأزمة قبرص سواء من بين القبارصة انفسهم او بين اعضاء المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز او الامة المتحدة بصفة عامة .

وفي هذا السياق ، فان وفدي يود ان يشارك في الثناء الاجماعي المستحق على الجهود الحميدة التي بذلتها هذه المحافل المختلفة ، كما نعرب عن تقديرنا بصفة خاصة للدور الحصيف الفعال الذي قام به الامين العام للامم المتحدة الذي يعتبر بفضل معلوماته الشخصية والكاطبة للجوانب المختلفة لهذه المسألة ، في موقف يهيئه للقيام بمهمة الوساطة والساعي الحميدة الهادئة التي بدأها بحزم ومهارة . وفي هذا الشأن فان وفدي يحتبط بالاستعداد المجدد للامين العام للتعاون ، كما جاء في تقريره A/37/805 ، صرغته في عدم ادخار اي جهد لدفع عملية التفاوض من جديد وقوله : " سوف ابذل كل جهد ممكن لمد عملية التفاوض بزخم جديد " ، وانه سيسعى الى " تشجيع الطرفين على وضع جمعية شاملة تضم كل ما تبقى من القضايا الرئيسية التي لم تسو بعد " (A/37/805 و Corr.1 ، الفقرة ٥) .

لقد كنا نأمل من جميع هذه الجهود المتضافرة ان تؤتي ثمارها ، ولكننا رغم هذا نلاحظ انه لا تزال هناك صعاب عدة وخلافات لا بد من تخفيفها ، كما ذكر الامين العام نفسه بحق في تقريره الاخير الخاص بمسألة قبرص .

ولهذا ، فان وفدي ينتهز هذه الفرصة كي يؤدي ، مجددا ، المواصلة الحثيثة للمبادرات التي بدأت ، ويدعو بشدة الى عودة الروح الكريمة التي سادت عند بدء المحادثات بين الطائفتين

من اجل اقامة جمهورية ذات طائفتين ، مستقلة وغير منحازة ، تكون وحدتها وسيادتها وسلامتها
الاقليمية مكفولة ومحترمة من الجميع .

ان ما نرغب فيه هو ان نرى جمهورية قبرص وقد استعادت استقرارها ورخاؤها الذي كان
يجعل منها ، في العالم المضطرب الذي نعرفه اليوم ، مثلا ونموذجا للتساجح والوثام والاستقرار ،
ودولة كان دورها الانساني والسلمي بناه ولمحوظا في حركة عدم الانحياز وفي منظومة الامم المتحدة
ككل .

السيد شيلدوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن

الروسية) : ان مناقشتنا لمسألة قبرص في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة انما تدل على
اهميتها الحالية التي لا جدال فيها وتؤكد حقيقة هي أن هذه المسألة لم تتم تسويتها ، انها مشكلة
لا تزال تعتبر مصدرا من مصادر التوتر الدولي في الموقف العالمي المعقد والصعب ، كما تعتبر مصدرا للقلق
المشروع لدى جميع اولئك الذين يرغبون باخلاص في حلها حلا ايجابيا والذين يرغبون ايضا في ان
تصبح هذه المنطقة منطقة يسودها الاستقرار والسلام والتعاون . وقد بدا ذلك واضحا في بيانات
الكثيرين ممن تحدثوا من فوق منصة الجمعية العامة .

ان الطق بشأن الموقف السائد اليوم قد تم التأكيد عليه كذلك في القسم الخاص بمسألة قبرص
في الاعلان السياسي الذي صدر عن مؤتمر القمة السابع للدول غير المنحازة الذي عقد في نيودلهي .
وهذا امر طبيعي للغاية نظرا الى ان شعب قبرص قد تعرض لصعوبات كثيرة وشهد تطلعات
عديدة . ففي السنوات الاخيرة تعرض لمن مريعة لاسيما عندما كاد يفرض على القبارصة الخنوع
عندما جرت محاولة لتحويل قبرص المستقلة الى أداة طيعة من ادوات الرجعية الدولية .
وعبارة اخرى فان مشكلة قبرص لا تزال تمثل جرحا اليما مستمرا يسم حياة القبارصة . ان
الامم المتحدة قد تناولت لسنوات طويلة مشكلة قبرص بالبحث .

واتخذت الجمعية العامة ومجلس الامن عددا من القرارات البنائة ، الا انها - مع الاسف - لم تنفذ ، ولم يتسن التوصل الى حل لهذه المشكلة . وعلاوة على ذلك - فان تقرير الامين العام الى مجلس الامن بشأن مسألة قبرص (S/15502) المؤرخ في ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ يوضح ان " نافذة الفرصة " لحل مسألة قبرص يتم اغلقها تدريجيا بمرور الزمن .

ان السبب الرئيسي لهذه الحالة هو نشاط تلك القوى الخارجية ، وفي مقدمتها دوائر حلف شمال الاطلسي التي تنظر الى قبرص أساسا باعتبارها رأس جسر استراتيجية في البحر الابيض ، للمرور من خلالها الى الشرق الاوسط بموارده الطبيعية ، وبصفة خاصة البترول . ولهذا السبب فانها لا تسعى الى حل مشكلة قبرص بل انها لا تدخر وسعا لعرقلة تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن قبرص ، واخراج هذه المشكلة الهامة من نطاق الامم المتحدة .

وبصفة عامة ، فان الازمة القائمة في قبرص هي نتيجة للتدخل المستمر في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة عضو في الامم المتحدة . وقد أدى هذا الى استمرار التقسيم الواقعي للجزيرة ، كما انه يشكل تهديدا للوجود المستقل لدولة قبرص الموحدة . وكما تم التأكيد على ذلك من جانب آخرين ، فان التوصل الى تسوية دائمة وعادلة للمشكلة القبرصية امر ممكن ، وطرق التوصل الى هذه التسوية معروفة ، وقد تم ايرادها في قرارات الامم المتحدة بشأن هذه المسألة ، بما في ذلك القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي اعتمد في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . وهي تعني ان الاسلوب الصحيح الوحيد لتسوية المسألة هو احترام سيادة واستقلال وسلامة اراضي جمهورية قبرص احتراماً صارماً ؛ وتجريد الجزيرة من السلاح بسحب جميع القوات الاجنبية وتصفية القواعد العسكرية الاجنبية منها .

ان قرارات الامم المتحدة بشأن قبرص ، التي تعبر عن رغبة المجتمع الدولي ، وتتنسج مع مصالح الشعب القبرصي ، تقوم أساسا على الاحترام التام لسيادة وسلامة اراضي الدولة القبرصية وسياساتها الخاصة بعدم الانحياز .

اما النزاع الحالي بين الطائفتين الوطنيتين اللتين تقيمان بالجزيرة ، فانه - كما أشير من قبل - نزاع يمكن حله عن طريق المحادثات ، مع مراعاة مصالح الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية . ومما

(السيد شيلدوف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

لا شك فيه ، انه مهما بدت الخلافات كبيرة ، فانها ينبغي الا تطفى على ضرورة الحفاظ على جمهورية قبرص كدولة واحدة موحدة .

ويرى وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية - كما رأى من قبل - ان مما يمكن ان يساعد على التسوية العادلة والعاجلة للمشكلة القبرصية بصورة كبيرة عقد مؤتمر دولي تشيلي بشأن قبرص تحت رعاية الامم المتحدة .

وكما أكد اعلان براغ السياسي للدول الاعضاء في معاهدة حلف وارسو ، الذي صدر في كانون الثاني /يناير من هذا العام ، فانه :

" لا توجد أية مشاكل عالمية أو اقليمية لا يمكن حلها بانصاف بالطرق السلمية ، ومن الاهمية الفائقة ان يدرك كل شخص ادراكا أكيدا الحق المشروع للشعب في كل بلد فسي أن يقرر بنفسه شؤونه الداخلية ، دون تدخل خارجي ، وان يشترك على قدم المساواة في الحياة الدولية " (A/38/67 و S/15556 ص - ١١)

اننا نعتقد ان الامم المتحدة يمكنها - بل عليها - ان تبذل جهودا فعالة بغية التوصل الى نتائج ايجابية تؤدي الى حسم مشكلة قبرص . وان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية شأنها في ذلك شأن سائر البلدان الاشتراكية ، تؤيد - كما أيدت دائما - التوصل الى حل عادل وعاجل لمشكلة قبرص دون اى تدخل خارجي ، وذلك عن طريق المفاوضات البناءة ، وبمراعاة مصالح الطائفتين على قدم المساواة . انها تؤيد انسحاب القوات الاجنبية وتصفية القواعد العسكرية الاجنبية في قبرص . وتنادى بأن تكون قبرص دولة واحدة مستقلة ذات سيادة وغير منحازة .

الآنسة ديغر (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد مر اكثر من ثلاث سنوات

منذ نظرت الجمعية العامة مسألة قبرص ، وينبغي الاعتراف بأن المناقشة الحالية تشير بوضوح الى ان جوهر المشكلة لم تتغير .

خلال هذه الفترة التي تجاوزت ثلاث سنوات ، جرت محادثات دولية بالمساعدة الفعالـة الوثيقة للامين العام ، والسيد غوبي مثله الشخصي ، ونحن نود ان نعرب لهما عن التحية اللائقة بهما . ان الحكومة البلجيكية التي أيدت القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي اعتمد في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، ما برحت تؤيد تاما جهود الامين العام . وان بلجيكا مقتنعة فعلا بأن هذه المحادثات هي الاساس الرئيسي للتوصل الى حل عادل ودائم .

بينما كانت المحادثات جارية، ساهمت قوات صيانة السلم في القضاء على المخاطر المحتملة الكامنة في هذا الموقف . وقد ساعدت قوة الامم المتحدة لصيانة السلم فـسـي قبرص بالتالي على خلق الاوضاع اللازمة لعقد هذه المحادثات . وحكومتى تقدر كل التقدير ما قامت به قوة صيانة السلم التي تشترك فيها دول اعضاء بالاتحاد الاوروبي .

ونجد أنه للمرة الاولى منذ بدء المفاوضات الدولية ، قدم الطرفان في آب/اغسطس وأيلول / سبتمبر ١٩٨١ اقتراحات محددة بشأن الجوانب المؤسسية والاقليمية للموضوع ، ولسوء الطالع ، فان النفوذ السلبي من الخارج والحطة الانتخابية المطولة السابقة على انتخاب الرئاسة في قبرص أصابا المفاوضات بالشلل في عام ١٩٨٢ .

ويحدونا الامل انه بعد هذه المناقشة ، وعندما يعود الهدوء الى قبرص ، سوف تستأنف هذه المفاوضات بالروح الايجابية نفسها التي سادت في عام ١٩٨١ . ولهذا ، ينبغي الا يؤدي بنا الركود في المفاوضات الراهنة الى نتيجة متشائمة .

اننا مقتنعون بأن الحل الذي يضمن الحق الاساسي في الاستقلال ، والسيادة ، وسلامة الاراضي لقبرص يمكن - بل ينبغي - التوصل اليه ، أولا وقبل كل شيء ، بواسطة الطائفتين في الجزيرة نفسيهما .

واننا مقتنعون - بالمثل - بأن على تلك البلدان المعنية بشكل مباشر بتسوية مسألة قبرص - بما في ذلك اليونان وتركيا ، اللتان لبلادي علاقات وثيقة معهما - ان تؤيد ذلك الحل ، كما ينبغي عليها أيضا ان تبذل الجهود لتسوية النزاعات ، وذلك بغية تجنب تحول المشكلة الى مشكلة دولية ، لان ذلك ليس من شأنه الا ان يؤدي الى تعقيد المشكلة والى التصلب في المواقف . وينبغي ان يكون بوسع منظمنا الاعتماد على الارادة السياسية في التوصل الى حل سياسي متوازن وعلمي .

وإنما على ذلك تقد ر حكومتي تقديرا كبيرا النوايا التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره (A/37/805) لا سيما الفقرة هـ التي تنص على ما يلي :

" وفي نيتي أن أقوى اشتراكي الشخصي داخل اطار مهمة المساعي الحميدة المنوطة بي . وصورة خاصة سوف أبذل كل جهد ممكن لمد عطية التفاوض بزخم جديد . متابعا العمل الذي تم أثناء المرحلة الراهنة من المفاوضات . وكما قلت في تقريرى السى مجلس الأمن عن هذا الموضوع ، فإن جهودى سوف تسعى الى تشجيع الطرفين على وضع جميمة شاملة تضم كل ما تبقى من القضايا الرئيسية التي لم تسوِّ بعد . وسوف أبذل وسعي ممثلي الخاص وقصارانا لمساعدة الطرفين في هذه المحاولة . " (A/37/805، الفقرة هـ)

إذا ما توفرت لدى الطرفين نفس الرغبة في انجاح هذه الجهود ونفس العزم على الخروج من هذا المأزق ، بيد ولنا أن بالامكان ايجاد حل يضمن حقوق ومصالح الطائفتين ويكون متمشيا مع الميثاق ويضمن بشكل فعال وحدة جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية واستقلالها .

السيد براد هان (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر وفد بلادى أن يراكم تتراسون الدورة السابعة والثلاثين الستائفة للجمعية العامة . كما أود أن أهنيكم على الطريقة المقندرة التي أدت بها أعمال هذه الهيئة الموقرة .

رغم الجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام لحل المشكلة التي تواجه الطائفتين القبرصيتين ، ما زال الحل ، مع الأسف الشديد ، بعيد المنال . ومع ذلك لا بد من أن يستمر البحث من أجل انهاء هذه الأزمة المحزنة اذا أردنا أن نتجنب تدهور الموقف أكثر من ذلك .

ان قيام الدول الأخرى بالتدخل لصالح هذه الطائفة أو تلك لن يؤدي الى حلول مقبولة أو دائمة ، وذلك أمر أثبتته التطورات . ان هذا التدخل لن يؤدي الا الى زيادة عدم الثقة والفرقة والشك بين الطائفتين . واذ سمح لجو من هذا النوع أن يسود ويستمر ستبقى قبرص أرضا ممزقة مهما كانت الجهود التي تبذل . ويعتقد وفد بلادى أن الطائفتين القبرصيتين - أيما كانت أصولهما العرقية - تمثلان شعبا واحدا لدولة واحدة ذات سيادة . اننا نعتقد أن النزاع القائم بينهما يمكن لهما أن يحلوه بأنفسهما ودون أى تدخل أجنبي .

واننا لا نستطيع أن نتفاوض عن وجود أية قوات أجنبية في أي بلد آخر مهما كانت الذريعة .
ان لا يمكن ضمان استقلال وسيادة أية دولة اذا بررت مثل أعمال التدخل العسكري والاحتلال
هذه . ان تصرف الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة هو مسؤولية شعب تلك الدولة وحده ولا أحد
غيره . اننا نعتبر هذه المبادئ مقدسة . وفي ضوء ذلك ، وكما شجبنا تواجد القوات الأجنبية والاحتلال
في أماكن أخرى من العالم ، نفعل نفس الشيء في هذه الحالة أيضا .

اننا نشعر بالسرور لملاحظة أن الأمين العام يؤكد في تقريره أنه سيكشف جهوده لتحقيق
تقدم في المحادثات بين الطائفتين . ان الأمين العام ، كما أشار الى ذلك المتحدثون السابقون ،
هو أفضل من يستطيع أن يضطلع بدور الوسيط نظرا لمشاركته الشخصية في الماضي بوصفه مثلا خاصا
لسلفه . ونأمل أن توفر جميع الأطراف المعنية للأمين العام كل ما يحتاجه للقيام بدور الوسيط
والنجاح في مهمته .

لقد نظر محفل آخر متعدد الأطراف في مسألة قبرص على أعلى مستوى سياسي في الفترة
الأخيرة . انني أقصد بذلك مؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز الذي عقد في آدار/مارس من هذا
العام في نيودلهي . وقد أتاحت الفرصة في هذا التجمع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز
لدراسة المشكلة التي تجابه قبرص والتداول بشأنها . ان الاعلان الذي صدر عن الحركة بشأن
قبرص أكد أربع نقاط هي أولا ، تأكيد الحركة من جديد لاستقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية
ووحدها وعدم انحيازها . ثانيا ، طالبت الحركة ، بعد أن أعربت عن قلقها العميق لاستمرار
خضوع جمهورية قبرص للاحتلال الأجنبي ، بالانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال باعتبار ذلك
القاعدة الأساسية للتوصل الى الحل . ودعت النقطة الثالثة الى احترام حقوق الانسان والحريات
الأساسية لجميع القبارصة . وأخيرا طلبت الحركة ايجاد حلول تستند الى الاتفاقين عالمي المستوى
والى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لا سيما القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الصادر في سنة ١٩٧٤
الذي أيده مجلس الأمن فيما بعد بقراره ٣٦٥ (١٩٧٤) .

ان الاعلانات التي صدرت عن مؤتمر قمة عدم الانحياز تتضمن ، كما هو واضح ، جميع العناصر
الضرورية لاعادة توحيد قبرص سلميا وتعزيز الوحدة والمساواة والتعاون الأخوي بين الطائفتين
لقد درس وفد بلادي ، في هذه الدورة المستأنفة ، مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/37/L.63) .

ونحن نرى أن صياغة هذا المشروع موضوعية ، تأخذ في الاعتبار قرار مؤتمر قمة عدم الانحياز ، وتعزز مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . ولذلك سنؤيد مشروع القرار هذا عندما يطرح على هيئة الجمعية للبت فيه .

السيد باباجورجي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد بينت جمهورية

البانيا الاشتراكية الشعبية على الدوام بوضوح موقفها المبدئي تجاه مسألة قبرص . وعلى فرار ما فعلناه في الماضي ، يود وفد البانيا أن يؤكد مجددا في هذه المناقشة أيضا الموقف المعروف جيدا لحكومتنا ، وأن يعرب ، في الوقت نفسه ، عن وجهات نظرنا بشأن بعض جوانب المشكلة .

ان الوضع الخطير القائم في قبرص منذ سنوات عديدة ، وهو وضع ازداد تفاقمًا بعد أحداث ١٩٧٤ ، يثير بالغ القلق لدى الشعب القبرصي نفسه في المقام الأول . الا أن هذا الوضع يثير في نفس الوقت قلق الشعوب والبلدان الأخرى في المنطقة وقلق جميع الدول التقدمية والديمقراطية التي تناضل من أجل السلم والعدل .

ان الشعب الألباني الذي يكن مشاعر الصداقة المخلصة للشعب القبرصي بطائفتيه ، سواء الطائفة القبرصية اليونانية أم القبرصية التركية ، ما فتئ يتابع باهتمام بالغ تطور الأحداث والحالة بأجمعها في قبرص .

ان البانيا ، حكومة وشعبا ، رغبنا دوما في أن يجد الشعب القبرصي الحل العادل والدائم لمشكلة قبرص ، وفي أن يستعيد الاستقرار والانسجام فيها ، وأن يقوم بنفسه بتطبيع حياته حتى لا يصبح مرة أخرى فريسة للذلتين العظميين أو الدول الإمبريالية الأخرى ، كما حدث مرارا فسي الماضي .

ان سجل مشكلة قبرص هو مثال واضح على العواقب الوخيمة لحكم الدول الاستعمارية وسياسة العدوان والتوسع والمؤامرات والمكائد التي تحيكها الدول الامبريالية العظمى ، وتدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى لارضاء طموحاتها عن طريق تصعيد النزعات والخلافات والانقسامات بين الشعوب ، والتحرير طغيها في مناطق مختلفة من العالم أو بين شعب البلد الواحد كما هو فسي قضية قبرص .

ومن دواعي الأسف ، ان نلاحظ بأنه لم يتم حتى الآن التوصل الى حل عادل لمشكلة قبرص وان العقبات التي تقف في طريق الحل الحقيقي لم تتلاش بعد . ولا تزال هناك حالة سائدة من التوتر والانفجار ، ولذلك فان قبرص لا تزال تشكل بؤرة توتر للصراعات في شرقي البحر الأبيض المتوسط . واليوم ، فان ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص يعتبر على جانب كبير من الأهمية . ان الموقع الجغرافي الذي تتمتع به قبرص في البحر الأبيض المتوسط ، حيث تحتفظ الدولتان العظيمتان الرئيسيتان الامبرياليتان - الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي - بعدد ضخم من السفن الحربية العدوانية ، وقرب قبرص من منطقة الشرق الأوسط المشحونة بالتوتر هما عاملان يثيران لعاب الدولتين العظيمتين ويزكيان شهيتهما للحصول على قواعد ومعامل من أجل تغلفلها وتوسعتها فسي البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والبلقان .

وفي الحقيقة ، ان حل هذه المشكلة يصبح أشد ضرورة بسبب خطر ازدياد تفاقم الحالة فسي قبرص ، والمنطقة المحيطة بها ، وقد يزداد هذا الخطر لأنه يوجد بالقرب من قبرص ، في الشرق الأوسط ، نتيجة التصعيد والتدخل والسياسة العدوانية للامبرياليين الامريكيين والامبرياليين الاشتراكيين السوفيات والتنافس والمساومة من جانب الدولتين العظيمتين الرئيسيتين في سعبيهما للسيطرة على العالم ، حالة متوترة وخطيرة ومشحونة بالمخاطر .

اننا نشهد جميعا الحالة البالغة الخطورة والباعثة على القلق في الشرق الأوسط ، حيث تسبب العدوان الاسرائيلي ضد لبنان ، الذي نظمت وخرضت عليه الامبريالية الامريكية ، فسي تهديدات مباشرة ومخاطر لشعوب وبلدان المنطقة فضلا عن المناطق الأخرى .

وقد تحاول الدولتان العظيمتان الرئيسيتان الامبرياليتان استخدام الحالة المتوترة في قبرص لتدبير المؤامرات والمكائد الخطيرة في البلقان ، حيث تتجمع نتيجة سياساتها عوامل خطيرة كخطيرة

وان الوقائع والاحداث الأخيرة لخير شاهد على حقيقة ان الدولتين العظميين الرئيسيتين الامبريالتين تفكران في مصالحهما المتميزة بالهيمنة وتهدفان الى تحويل البلقان الى برمبل دائم من البارود ، وتكثفان من جهودهما لأحياء العداوات القديمة والتشجيع على اثاره العنرات القومية ، وتحريض شعوب وبلدان البلقان بعضها ضد بعض ، واقامة معاقل لها هناك خدمة لاستراتيجيتهم العداوتيتين .

وفى ظل هذه الظروف الخطيرة بالذات ، فان الدولتين العظميين الرئيسيتين تدعيان بأنهما شاولان ايجاد حل لمشكلة قبرص فى حين أن لديهما نوايا عدوانية وهما لا تدخران وسعا فى السعي لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية . وتحاول الامبريالية الامريكية ان تبقى فى أيديها مفتاح الحبل لمشكلة قبرص عن طريق فرضها للفكرة القائلة بأن تسوية هذه المسألة يجب أن تتم فى اطار أنشطة ومصالح كتلة منظمة حلف شمال الأطلسي العدوانية .

ومن جهة أخرى ، فان الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات يروجون باستمرار لمقترحات تهدف الى تدويل هذه المشكلة ، وعقد مؤتمر دولي ليتسنى لهم ان يلعبوا دورا كاملا فى المكائد التي تحاك ضد شعب قبرص .

ان حكومة جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية قد ذكرت دائما بأنه لا يمكن انهاء الحالة المضطربة السائدة فى ذلك البلد . الا عن طريق ايجاد حل عادل ودائم . وان الوفد الالبانسي يوليد اتخاذ أية خطوة بنائة قد تساعد فى تحقيق هذه الغاية . ونشارك وجهة النظر التي أعربت عنها العديد من الوفود خلال هذه المناقشة ، التي مؤداها أنه بالمحادثات المشتركة بين الشعب القبرصي - دون أى تدخل أجنبي - يمكن توفير الأساس لحل حقيقي لمشكلة قبرص . ان التدخل الأجنبي فى حل هذه المشكلة لا يخدم مصالح الطائفتين و حاجتهما للعيش فى ظلال الوئام والتفاهم المتبادل . ان الشعب القبرصي نفسه هو الذى باستطاعته ان يضع حدا للحالة الخطيرة السائدة فى بلاده . وان الامر يرجع للشعب القبرصي وحده فى تقرير مصيره وفقا لمشيئته ، تحقيقا لمصلحته الحاضرة والمستقبلية ، ضد أية محاولات تقوم بها القوى الأجنبية للتدخل فى شؤونه الداخلىية . وهكذا فانه من مصلحة الشعب القبرصي ان يكون حرا فى حل مشاكله بنفسه على نحو يتسق مع الحفاظ على الحقوق الأساسية للطائفتين اللتين تعيشان فى جزيرة قبرص .

وان مثل هذا الحل لمشكلة قبرص لن يخدم مصالح الشعب القبرصي وحده انما في الوقت نفسه يسهم اسهاما كبيرا في السلم والهدوء في منطقة بحرايجه والبلقان . وسيحول دون تدخل دولتين العظميين الرئيسيتين الامبريالتين ، وهما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي لمتان تسعيان من أجل الابقاء على مصالحهما القائمة على الهيمنة الى خلق حالات من التوتر وعدم الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط لتحويل جزيرة قبرص الى قاعدة عسكرية عدوانية لهما . ويتضمن حل العادل لمشكلة قبرص منع حدوث أى تدخل خارجي للدولتين العظميين الرئيسيتين الامبريالتين في الشؤون الداخلية للشعب القبرصي .

ان الوفد الالباني ان يعرب للشعب القبرصي عن أطيح التمنيات وأصدق مشاعر الود من البانيا ، حكومة وشعبا ، يود أن يؤكد مرة ثانية موقفه المعروف ازاى ايجاد حل عاجل وطادل لهذه المشكلة عن طريق المحادثات بين الطائفتين ، وهي الطريقة العادلة الوحيدة التي تخدم مصالح دولة قبرص الحرة مستقلة ذات السيادة ، ومصالح السلم والأمن في البلقان وأوروبا . ان قبرص دولة مستقلة وذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة وينبغي أن تبقى كذلك . وليس من حق أحد التدخل في شؤونها الداخلية لغرض حل يتناقض مع الارادة الحرة التي عبر عنها الشعب القبرصي .

ويود الوفد الالباني ان يؤكد من جديد بأن الحكومة الالبانية تتسك بشدة بموقفها الثابت لصالح دولة القبرصية المستقلة ، واحترامها الكامل للحرية الوطنية لجمهورية قبرص . واستقلالها وسيادتها وحدة اراضيها . وسيؤيد وفد بلادي أية خطوة ايجابية تسهم في الحل العاجل والعادل لمشكلة قبرص وفي اقامة الوئام والتفاهم بين الطائفتين القبرصيتين .

السيد مونيز (الارجنتيني) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود ، سيدى ، ان أعرب

نية عن ارتياحنا لكونكم ترأسون مداوات الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة الستائفة الآن . لقد تابع وفد بلادي باهتمام مختلف الكلمات التي أقيمت بشأن مسألة قبرص ، واننا نشاطر تلق الكويرازا عدم ايجاد حل نهائي لهذه المشكلة ، على الرغم من انها ظلت قيد النظر طوال ٢٠٠٢ .

فقد اتمت الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ مشروع القرار Add.1 و A/L.739 ب ١١٧ صوتا مقابل لا أحد وكانت الارجنطين من بين المشتركين في تقديمه . وقد أصبح هذا القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) وبعد بضعة أيام من اتخاذه أيده مجلس الأمن بالاجماع في القرار ٣٦٥ (١٩٧٤) الذي يعتبر أساسا يجب أن تركز عليه التسوية القائمة على التفاوض بشأن هذا الصراع .

ان مسألة قبرص هي مسألة ذات بعدين ، وذلك لأن الحالة السياسية الحالية الناجمة عن وجود قوات عسكرية في اراضي دولة عضوة في الأمم المتحدة قد تعاطفت ، بالاضافة الى المشكلة الانسانية الخطيرة التي يعاني منها من ارفعوا على التخلي عن ديارهم فوجدوا سيلا جديد من اللاجئين .

ان استمرار هذا الوضع المتأزم في هذه المنطقة من البحر الأبيض المتوسط لـه اثار خطيرة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين مما يزيد من المواجهات العديدة القائمة حالياً في أماكن أخرى من العالم . ومن هنا فان وفد بلادى ، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة واعلانات حركة بلدان عدم الانحياز، يعتقد بضرورة التوصل الى حل عادل عاجل شامل لمشكلة قبرص يأخذ في الاعتبار مصالح الطائفتين .

وفي رأينا ان هذا القرار يجب أن يتضمن أولاً احترام استقلال وسيادة وسلامة أراضي ووحدة جمهورية قبرص وطابعها غير المنحاز ؛ وثانياً انسحاب جميع القوات الأجنبية ؛ وثالثاً نزع سلاح الجزيرة كما أشار الى ذلك رئيس قبرص في اقتراحه .

ويؤيد وفد بلادى أيضاً مشروع القرار A/37/L.63 الذى شارك في تقديمه فريق الاتصال لحركة عدم الانحياز . ويتضمن هذا المشروع العناصر الايجابية في قرارات الجمعية العامة، وفي اعلانات حركة عدم الانحياز .

ولا يسعني الا أن أشير الى الجهود المحمودة التي يبذلها الامين العام ، وأن أهنته على قراره بتكثيف دوره الشخصي في اطار مساعيه الحميدة . وترى حكومة الأرجنتين ان اشتراك الامين العام في السعي من اجل ايجاد الحلول يعتبر ذا فائدة عظيمة . ومن أجل هذا الغرض فاننا نأمل أن يكون بمقدوره الاعتماد على جهود الطرفين وحسن نواياهما حتى يكتب لهذا العمل النجاح الذى ننشده له جميعاً .

ان مسألة قبرص يتوفر لها هنا ، في نطاق آليات الامم المتحدة ، الاطار المناسب من أجل ايجاد حل عادل عاجل شامل . ومرة أخرى ، يركز المجتمع الدولي نظاره على هذه الدورة للجمعية العامة . ونأمل أن يكون القرار الذى تتخذه هذه الهيئة في الدورة السابعة والثلاثين محققاً لهذه الآمال .

السيد سوجا (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ببادئ ذى بدء اتمنى لكم ، سيدى الرئيس ، النجاح التام في الاضطلاع بمهمتكم الجسيمة في هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة للأمم المتحدة . وكما تعرفون فان مسألة قبرص لا تزال محل اهتمام الامم المتحدة منذ سنة ١٩٦٤ .

وفي المرحلة الحالية فان اهميتها تكدت في حقيقة أننا نبحث هذه المسألة بناءً على طلب دولة عضو في الامم المتحدة هي جمهورية قبرص . ونحن متأكدون بأن نتائج مناقشاتنا ستكون متفقة مع مطامح الشعب القبرصي . ان أسباب هذه المشكلة وأسباب تدهور الموقف حوالي قبرص معروفة تماما .

ان السياسة الخارجية لجمهورية قبرص منذ انشائها هي سياسة حياد وعدم انحياز الى الكتل العسكرية وتعاون مع جميع البلدان . ولا يزال هذا الموقف من جانب حكومة قبرص هو العقبة الأساسية أمام نجاح القوى الامبريالية . ان الوضع الحالي في قبرص ليس نتاج شقاق داخلي بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك . بل هو ثمرة الدسائس الامبريالية المحيطة بقبرص وذلك بهدف انشاء قاعدة عسكرية في هذه الجزيرة وتعزيز الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الأطلسي في اقليم دولة غير عضو في هذا الحلف .

وليس من المثير للدهشة أن يعارض شعب قبرص هذه المخططات فهو مدرك لعواقبها الخطيرة الجمة . ان وجود القواعد العسكرية بقبرص ، والتدخل في شؤونها الداخلية ، وبث الفرقة بين أهلها أمور تشكل جميعاً مصدر توتر خطير . بل ان هذا الموقف يمكن أن يزداد تعقيداً حيث أن بعض الدول الاعضاء في حلف شمال الأطلسي تضع أسلحة نووية جديدة متوسطة المدى على أراضي هذا البلد وهذه الأسلحة يمكن توجيهها نحو الجنوب واستخدامها في الابتزاز النووي ضد الدول المستقلة الأخرى في البحر الابيض المتوسط والشرق الأدنى .

ونحن نرى أنه من الضروري تأييد التدابير الرامية الى تحقيق الانفراج العسكري الكامل في البحر المتوسط ، والاتفاق بشأن التدابير اللازمة لتعزيز الثقة في المجال العسكري ، وتخفيض القوات العسكرية ، وانسحاب الاساطيل الحاملة لاسلحة نووية من البحر الابيض المتوسط . ونحن مقتنعون بأن تنفيذ هذه الخطوات يزيد بشكل كبير من أمن قبرص ، ويساعد على ايجاد حل لمسألة قبرص .

ونحن نمتدح المقترحات المقدمة من رئيس قبرص السيد كبريانو بشأن نزع السلاح الفوري الكامل في قبرص . ان تشيكوسلوفاكيا ما برحت تؤيد ، وسوف تواصل تأييد ،

التسوية العادية لمسألة قبرص التي تؤدي الى تأمين الاستقلال الكامل والسيادة والوحدة الإقليمية لجمهورية قبرص ، وتؤكد وضعها باعتبارها دولة غير منحازة . وسوف نواصل تأييد القبارصة في نضالهم من أجل استقلال وحرية بلادهم وانسحاب القوات الاجنبية من قبرص والوقوف في وجه التدخل الاجنبي في شؤونهم الداخلية .

ويجب أن نسعى الى ايجاد حل عادل دائم مستقر لمسألة قبرص يتفق مع مصالح القبارصة من خلال المباحثات المحددة البناءة وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . ونحن مقتنعون بأن ثمة دورا هاما في ايجاد الحل لمشكلة قبرص يمكن أن يضطلع به الأمين العام الذي يقوم بالفعل ببذل جهود ايجابية كبيرة في سبيل هذه التسوية العادلة . ونحن نلمس شخصا المنهج المخلص الجاد للأمين العام السيد بيريز دي كوبيار في معالجته للقضايا الدولية المعقدة ، مستطهما المثل العليا للأمم المتحدة وبخاصة فيما يتصل بجهوده للافراج عن الستة والستين مواطنا تشيكوسلوفاكيا الذين كانوا قد اختطفوا وتعرضوا ، كما يعرف الممثلون ، للارهاب الدولي في شهر آذار/مارس . ان مسألة قبرص يمكن حلها تماما نهائيا . وبالطبع يرتهن الأمر على التفاهم المتبادل بين الطائفتين اللذين يضمهما وطن واحد هو قبرص . ولكل من هذين الطائفتين مصالح وخصائص مميزة لا يمكن انكارها ، ولكن لا ينبغي لهذه المصالح والخصائص أن تطغى على المصالح العامة لدولة قبرص . ونحن نعتقد أن المحادثات بين الطائفتين هامة جدا وينبغي استمرارها . وفي هذا الشأن ، أود أن أذكر بأن الدول الاطراف في حلف وارسو ومن بينها تشيكوسلوفاكيا ، قامت مرارا وتكرارا بالتأكيد على أهمية الحوار السياسي ، على أساس من المساواة ، لتسوية الصراعات .

لقد تم التأكيد مرة أخرى على هذا الموقف في الاعلان السياسي الصادر عن اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية للدول الأعضاء في حلف وارسو في كانون الثاني/يناير وفي البلاغ الصادر عن اجتماع وزراء خارجية هذا الحلف في براغ في نيسان/ابريل .

اننا على اقتناع بأن اقتراحات الاتحاد السوفياتي بشأن الدعوة الى عقد مؤتمر دولي تمثيلي بشأن قبرص تحت راية الأمم المتحدة هو اقتراح مناسب الى درجة بعيدة . ومثل هذا المؤتمر ، اذا ما انعقد طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، سيؤدي الى التنفيذ الفوري للقرارات التي اعتمدها الامم المتحدة وسيوفر الضمانات للدولة القبرصية .

ان علاقاتنا الثنائية مع جمهورية قبرص تنمو بشكل ناجح وفي مجالات عديدة لمنفعتنا المتبادلة واننا من جانبنا سنواصل بذل كل ما في وسعنا لتعزيز هذه العلاقات في المستقبل . وفي هذا الصدد ، اود أن اذكر الجمعية العامة بصفة خاصة بالزيارة التي قام بها السيد سبيروس كيبريانو ، رئيس جمهورية قبرص الى تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٨٠ ، وزيارة السيد بوهوسلاف شنوك ، وزير الشؤون الخارجية في تشيكوسلوفاكيا الى قبرص في عام ١٩٨٢ . وقد أسفرت هاتان الزيارتان عن نتائج هامة من أجل التطوير البناء لعلاقاتنا في المستقبل . ولهذا السبب أيضا ، أيدينا دائمة وسنواصل تأييد الجهود الرامية الى تعزيز السلم والاستقرار في قبرص وفي سائر أرجاء تلك المنطقة . واننا لذلك نرحب بما نتج عن المحادثات التي دارت بين الرئيس مكاريوس والسيد دنكاش ، ممثل الطائفة القبرصية التركية في عام ١٩٧٧ ، واتفاق النقاط العشر الذي تم التوصل اليه من خلال المحادثات التي جرت بين الرئيس كيبريانو والسيد دنكاش في عام ١٩٧٩ . ونود في هذا الوقت أن نرحب بالتفاهم المتبادل الذي تم التوصل اليه في المحادثات الأخيرة في اليونان مع الرئيس كيبريانو ، وكذلك باتصالاته بالأمين العام للأمم المتحدة . ومن المهم في رأينا أن يتم التأكيد اثناء هذه المباحثات على حقيقة ان هناك أملا فعليا في التوصل الى تسوية لمسألة قبرص خلال هذه المفاوضات ، على أساس حسن النية من جانب جميع تلك الأطراف المعنية سياسيا .

كما اننا نرحب بحقيقة ان الاعلان ، الذي اعتمد في المؤتمر السابع لرؤساء الدول والحكومات في بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في نيودلهي ، أعرب عن تأييده لاستقلال جمهورية قبرص السيادية ولاشتراكها النشط في حركة عدم الانحياز .

ان تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها ، في رأينا ، سيسهم ليس فقط في ايجاد حل لمسألة قبرص بل يمكنه ان يسهم كذلك في تخفيف حدة التوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط

برمتها وكذلك في الشرق الأوسط ، في وقت تتعرض فيه تلك المنطقة باستمرار لخطر العسـد وان
الاسرائيلي ، وخاصة في مناطق الحدود في لبنان وسوريا .
اننا على اقتناع أن الجهود التي يبذلها شعب قبرص للحفاظ على دولته الموحدة المستقلة
سوف تتوج بالنجاح . واننا على اقتناع أيضا انه بمقدور الأمم المتحدة تعزيز تسوية سلمية لمسألة
قبرص من أجل الحفاظ على السلم والأمن في تلك المنطقة وفي سائر أرجاء العالم .

السيد شيرمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال

الولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتماما بالغاً لمشكلة قبرص . وان الانقسام المستمر بين الطائفتين
في الجزيرة وعدم قدرتهما على التوصل الى تسوية يتفق عليها هما امران يمثلان خيبة أمل كبيرة بالنسبة
لحكومة بلادي . وتأسف الولايات المتحدة بالغ الأسف لما لهذه المأساة المستمرة من آثار سيئة على حياة
الشعب القبرصي . واننا نشعر بالقلق أيضا لأن الخلافات المستعصية في قبرص تؤدي الى توتر العلاقات
بين صديقين حليفين لنا في هذه المنطقة هما اليونان وتركيا . واننا سنواصل تأييدنا للأمين العام
في جهوده من أجل مساعدة الأطراف في هذا النزاع المؤسف للتوصل الى تسوية طالة ودائمة .
مفضل مساعدة الأمين العام والسيد هوغو غوي ، مثله الخاص ، فان الطائفتين القبرصيتين
عدتا اثنا الدورة الأخيرة من المفاوضات التي بدأت بينهما في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، الى
تناول القضايا التي تفرق بينهما . وان ممارسة الأمين العام لمهمة المساعي الحميدة التي اسندها
اليه مجلس الأمن ، قد ساعدت الجانبين على التوصل الى مرحلة في المناقشات تمكنا فيها من تحديد
نقاط التلاقي ونقاط التباعد من خلال عملية " التقييم " التي بدأها الأمين العام السابق .
واننا اليوم سعداء الحظ أن يكون الأمين العام طيما بمسألة قبرص علما خاصا . ويرجع
السبب في ذلك الى اتصاله المباشر بها اثنا وظيفته السابقة بوصفه ممثلا خاصا في ذلك البلد . اننا
نرحب بالنية التي اظن عنها في تقريره المؤرخ في ٦ أيار / مايو ، بتوثيق اشتراكه الشخصي في اطار
مهمة المساعي الحميدة ، بهدف تعزيز عملية التفاوض . ان الولايات المتحدة على اقتناع أن هذه
العملية — عملية المفاوضات المباشرة بين الطائفتين ، ويتمها دور المساعي الحميدة للأمين العام —
هي الفرصة المثلى من أجل التوصل الى تسوية دائمة للنزاع في قبرص ، وهذا ما نسعى اليه
جميعا .

(السيد شيرمان ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

ان المناقشة الساخنة في هذه القاعة وفي المحافل العلنية بين أطراف النزاع في مشكلة قبرص لن يساعد ، في رأينا ، على ايجاد حل لمسألة قبرص . واننا نحبذ ، بدلا عن ذلك ، ان يعود زعيما الطائفتين الى طاولة التفاوض . فهناك ، وبعيدا عن الأضواء ، سيكون بمقدور الطائفتين متابعة العمل الحيوى في معالجة القضايا التي تتسبب في انقسامهما وتحول بينهما وبين العودة الى الحياة الطبيعية في قبرص .

لقد اعرب عدد من المتكلمين في هذه المناقشة عن تقديره للدور القيم في الحفاظ على السلام في الجزيرة الذي قامت به قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وان الولايات المتحدة تقدر أهمية دور هذه القوة في هذا الشأن ، وقد ساهمت بلاى منذ آذار/مارس ١٩٦٤ بنسبة ٤٦ في المائة في التبرعات التي قدمتها جميع البلدان للحساب الخاص بالقوة . واننا نشعر بالقلق تجاه ما ورد في التقرير الأخير للأمين العام حول هذا الموضوع ، الذي يسجل عجزا متزايدا يتعرض له هذا البرنامج . واننا نحث بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تقدم اسهامات لقوة صيانة السلم أن تستجيب لنداء الأمين العام بتقديم تبرعات اضافية .

ويبدو أن هناك مناخا دوليا ملائما لاحتراز التقدم في التوصل الى حل مشكلة قبرص الآن . ويبدو أن الوقت بات ناضجا للتوصل الى تسوية مقبولة بالنسبة للطرفين . ان العناصر التي اشرت اليها - وهي العلم الدقيق للأمين العام بالمشكلة ، في اطار صلاحيات واضحة ، واستمرار عملية المفاوضات المباشرة بين الطائفتين والتأييد الدولي للتسوية - انما تعزز كلها من احتمالات التوصل الى حل بفضل تصميم القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على العودة المبكرة للمفاوضات وتصميم الطائفتين المتجدد على احتراز تقدم في هذا الصدد . ان الوقت موات للتحرك ، واننا نشجع الطائفتين والأطراف المعنية الأخرى على اظهار الارادة السياسية اللازمة للتوصل الى القرارات الصعبة الضرورية لتحقيق تسوية شاملة دائمة وطيدة . واننا نحث جميع المعنيين ألا يدعوا الفرصة تمر دون الاستفادة منها الآن ، ان ان أى تأخير جديد من شأنه ان يزيد في التعقيدات وأن يصعد التوتر بين الأطراف .

لقد ارب الأمين العام عن استعداده للمساهمة في التوصل الى التسوية المطلوبة
واننا نحث الأطراف المعنية على أن تقبل عرضه هذا ، وان تعمل معه من أجل التوصل الى
وضع حد للخلاف والانقسام بين ابناء شعب قبرص . وان الولايات المتحدة تتعهد بتقديم
التأييد لهذه الجهود .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣